الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما تزال قيد التداول وصوغ الاقتراحات

طربية: السيولة الاضافية كانت السند الذي حمى لبنان واقتصاده من انعكاسات الازمة المالية العالمية

اعلن رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس مجلس ادارة «بنك الاعتماد اللبناني» الدكتور جوزف طربية ان السيولة هي مفتاح المعالجة وتقلصها هو العائق الابرز الذي يحبط خططا واعدة لإعادة الانتظام والانتعاش الى الاسواق المالية.

واعتبر طربيه ان وفرة السيولة في المصارف اللبنانية كان السند الاهم الذي حمى لبنان واقتصاده من انعكاسات الازمة التي طالت اهم الاقتصادات واقواها.

واكد طربية ان ما يتم تداوله في شأن الشراكة لا يزال قيد النقاش والتداول وصوغ الاقتراحات التي يمكن ان ترد في مشروع القانون الذي تتم مناقشته في مجلس النواب والاهم توافقه مع القواعد الدولية للتمويل.

جاء ذلك في حديث طربية لـ «الديار» على النحو الآتي:

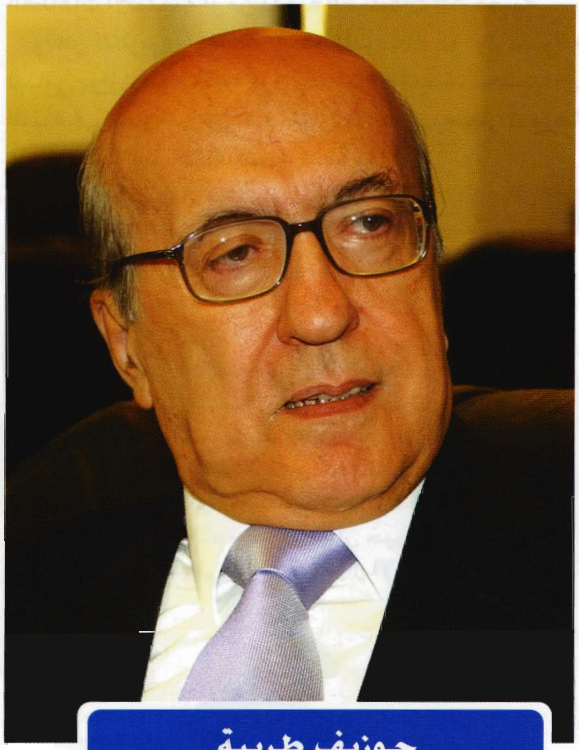

جوزيف طربية

■ السيولة الاضافية في القطاع المصرفي اللبناني هل هي نعمة او نقمة؟

كيف تترجم السيولة لدى القطاع في العمل المصرفي الحالي من خلال القروض والتسليفات وغيرها ؟

□ لقد اثبتت الازمة المالية ، التي عصفت بالاسواق الدولية قبل عامين ولا تزال تداعياتها تتوالد في مناطق متعددة متخذة اشكالا ووجوها جديدة، ان السيولة هي مفتاح المعالجة وان تقلصها هو العائق الابرز الذي احبط خططا واعدة لاعادة الانتظام والانتعاش الى الاسواق المالية وحتى الى الدول التي بلغت شفير الافلاس .

وعلى الاساس ذاته، يمكننا التأكيد بان وفرة السيولة في المصارف اللبنانية كان السند الاهم الذي حمى لبنان واقتصاده من انعكاسات الازمة التي طالت اعتى الاقتصادات واقواها . وان هذه السيولة الآن هي محط اهتمام مؤسسات عملاقة وكبيرة سعت الى استقطاب جزء منها.

وقد اظهرت التجربة اللبنانية اهمية التكامل بين دور البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف من جهة، و خبرات المصرفيين وتمرسهم بالادارة من جهة مقابلة، في التنبه لخطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركّبة، وهذا ما ساهم في تحييد لبنان واقتصاده نسبياً عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية الدولية، فيما نأمل أن ننجح أيضاً بالحد من الاضرار غير المباشرة وإنعكاسها على معدلات النمو الإقتصادي التي تخشى مؤسسات دولية تراجعها في لبنان.

وهذه « النعمة» اي السيولة – التي ادركنا مسبقا اهميتها في احتواء تطورات غير محسوبة درجنا على معايشتها في لبنان، اتاحت للجهاز المصرفي اللبناني، رغم الظروف الشائكة في عمليات الائتمان على المستوى الدولي وتقلب الاوضاع الداخلية، ان يوفر التمويل اللازم للاقتصاد بمؤسساته وافراده ، وكذلك للقطاع العام، مساهما بتنشيط الاقتصاد وحفظ مقومات نموه من جهة ، ومتوليا لدور وقائي محوري في تغطية نفقات الدولة وإداراتها. والمصارف تتولى هذا الدور المزدوج مع الاشارة الى ان استمرار تمويلها للدولة شكّل في بعض الاوقات درجة مخاطر عالية، ولكنها عرفت كيف تضع سقوفاً لتسليف الدولة كما القطاع الخاص.

والدور التمويلي للقطاعين الخاص والعام منح البنك المركزي والمصارف دوراً في الحوار الاقتصادي الستراتيجي حول الإصلاحات المطلوبة وإعادة تفعيل جباية الضرائب ومحاربة الفساد الإداري والاقتصادي. كما ان دورها فاعل في تنشيط الاعمال وتمكين اغلب الشرائح الاجتماعية من الحصول على التسهيلات باكلاف مناسبة وفي الوقت ذاته تتعاون المصارف مع البنك المركزي في الادارة السليمة للاموال والمدخرات. وضمن هذه المعادلة الواضحة تقع البرامج الميسرة الخاصة بالسكن والتعليم والبيئة، واي برامج لاحقة بما فيها تلك الموجهة الى الشركات والقطاعات.

ومع النمو الكبير في جذب المدخرات الى المصارف الذي ساهم في الارتفاع القياسي لاحتياطات البنك المركزي، والتراجع

(تتمة الصفحة ١)

النسبي في الحاجات التمويلية للدولة. وما ناماه من حفظ مقومات الاستقرار الداخلي في المرحلة المقبلة، فقد تراجعت منظومة الفوائد في السوق اللبنانية بما يزيد عن ٣٠٠ نقطة اساس (٣٪). وهما يحفز تنمية الطلب على القروض والتسهيلات من قبل الشركات والافراد. وقد عمدت جمعية المصارف الى تعميم مرجعية محلية للفوائد تاخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة كافة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هل يعني ذلك انتقال العلاقة بين دائن ومدين الى شريك يمول المشاريع في القطاع العام.

بداية اود الاشارة الى ان ما يتم تداوله في شأن الشراكة لا يزال قيد النقاش والتداول وصوغ الاقتراحات التي يمكن ان ترد في مشروع القانون الذي تتم مناقشته في مجلس النواب. والاهم، بالنسبة الينا توافق مشروع الشراكة مع القطاع الخاص مع القواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل إذا تمت مراعاة هذه القواعد، كونها ستستدرج تمويلا طويل الأجل من الخارج، كما ستسعى لتوفر ضمانة للتسديد من مؤسسة ميغا التابعة لمجموعة البنك الدولي.

ان استعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية واهتمامها بموضوع الشراكة بين القطاعين، اقترن بانشاء لجنة لديها لدراسة مشروع القانون المتعلق بها، كي يأتي بالفعل مساعدا لإمكان الحصول على التمويل، ولا يبقى حرفا ميتا، فنحن نريده مشروعا حيويا لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ويساعد الدولة على أن تنزع عن كتفيها أثقالا كبيرة جدا ناتجة عن حاجتها الملحة إلى إعادة إنهاض البنية التحتية وخصوصا الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق والمواصلات.

وليس من داعي للتذكير بان الاوضاع العامة والداخلية السابقة حالت دون طرح العديد من مشاريع القوانين منذ العام ٢٠٠٥, وهذا ما يمنح العمل التشريعي اهمية خاصة كرسالة للاسواق الداخلية والخارجية، وكعامل داعم للثقة والاطمئنان، بعدما شكل إنطلاق الحكومة على قاعدة التوافق السياسي عاملاً إيجابياً، فحقق لبنان، خلال العامين الماضيين، أعلى نسب النمو الإقتصادي في المنطقة، وكان من بين دول قليلة تخطت بأضعاف متوسطات النمو الاقليمي والدولي، وتدل الإحصاءات والأرقام على ذلك وتؤكده .

لكن الاهم في دورة الاقتصاد الوطني هو القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير حاليا موجودات محلية تفوق ١٢٣ مليار دولار، ويملك وجودا مباشرا في اغلب دول المنطقة وفي اسواق دولية كبرى. وهو ايضا احد اهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والانتشار والتواجد في الاسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الاسواق.

وفي المقابل، يجب أن لا نغفل السلبيات والمتمثلة في إستمرار مشاكل لبنان الاساسية. فنمو الناتج الوطني، على أهميته، لا يمثل مؤشراً كافياً للتنمية الشاملة، بل يلزم أن يترافق مع إعادة بناء الثقة الداخلية والخارجية وإدخال تحسينات مطردة في حياة الناس والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستويات التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الاسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة بما يفضي الى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وفي إنتاج مناخ إستثماري حقيقي.

■ ما هي الخطة الاستراتيجية التي يطبقها مصرفكم من اجل التوسع والانتشار؟

يتخذ بنك الاعتماد اللبناني، الذي يتموضع بثبات ضمن لائحة اكبر المصارف اللبنانية، مبدأ التميز في الاداء شعارا ستراتيجيا له وهدفا رئيسيا لحصيلة اعماله وانشطته داخل لبنان وخارجه. بعدما استكمل، قبل سنوات، عملية هيكلة بنيوية حولته الى مجموعة مالية - مصرفية شاملة، يقودها البنك الام وتتجمع تحت لوائها مصارف ذات هويات تجارية واستثمارية واسلامية، تحوز حصصا سوقية وازنة في السوق اللبناني، ووحدات مصرفية تحمل هويات مستقلة في الخليج وافريقيا، ووجود مصرفي تاريخي في قبرص يمثل ذراعا للتواصل مع الاسواق الاوروبية، فضلا عن ذراع مصرفية في اميركا عبر مكتب البنك في كندا، ومصرفاً تابعاً في السنغال يشمل الترخيص المعطى له بالتمدد الى ٨ دول افريقية تقع تحت سلطة بنك مركزي واحد.

ويدعم هذه الاستراتيجية وهذه البنية مجموعة شركات تابعة وناشطة في حقول التأمين والصيرفة الالكترونية والتطوير العقاري والتمويل التأجيري والتحصيل والخدمات السياحية وسواها، بما يدعم هوية «السوبر ماركت» المالي الذي يوفر للمستهلكين اوسع مروحة من المنتجات القائمة على التميز والابتكار في تلبية حاجات العملاء، سواء لجهة صيرفة الشركات والمؤسسات او لجهة الصيرفة بالتجزئة، حيث تحوز المجموعة واحدة من اكبر الشبكات الخاصة بالزبائن واكثرها تنوعا في شمولها لمختلف الشرائح الاجتماعية، وواحدة من اكبر شبكات الفروع المنتشرة في كل المدن ومعظم البلدات اللبنانية.

وكرس تاسيس المصرف التابع: بنك الاعتماد الدولي، واطلاقه رسميا، منتصف هذا العام، في السنغال انطلاقة واعدة لدخول بنك الاعتماد اللبناني الى السوق الافريقية. كما مثلت هذه الخطوة انجازا نوعيا جديدا في مسيرة مجموعة الاعتماد اللبناني. وسيكون حكما، رافدا جديدا من روافد تزخيم النمو النوعي في الاعمال والنتائج المالية والانتشار وشبكة الشركات التابعة والعلاقات الداخلية والخارجية، وهي مجالات حيوية اكسبت البنك، خلال السوات الماضية، انجازات ونجاحات مشهودة في اكتساب صفة المصرف الشامل.